ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

«فورين بوليسي».. كيف يمكن إنهاء حرب جنون الارتياب التي تشنها السعودية؟

قالت صحيفة فورين بوليسي انه حان الوقت للمواطنين الاميركيين ان يتعلموا ويعلموا ان الحرب في اليمن تعنيهم تماما، لأنّه الى جانب ان السّعوديّة أقنعتهم بالانضمام إليها، ثمّة حرب أخرى بدأت بها الولايات المتّحدة، وليس لديها نية لإنهائها في أي وقت قريب.

وتشير الصحيفة الى أنه «كيف تضمن الولايات المتّحدة عدم تداخل الحرب الأولى، أي الّتي اختارتها المملكة العربيّة السّعوديّة، مع الثّانية؟ قد تكون الإجابة هي اتّباع النّصيحة الّتي أسداها الملك عبد العزيز، المعروف بإبن سعود، عندما كان على فراش الموت عام ١٩٥٣، ويُفترض أنه قال: "لا تدعوا اليمن يتّحد [أبداً]". اليمن هي المشكلة التي ربما لن يتم حلها إلا بعد تفكيكها".

وتقول «فورين بوليسي»: لطالما كان جنون الارتياب أساس صنع السّياسات السّعوديّة بشأن اليمن. فقد كانت المملكة تعاني من جنون الشك إزاء اليمنيّين أنفسهم؛ والآن، ترتاب من الإيرانيّين. فالحوثيّون اليمنيون يتلقون "التأييد الإيراني" أو"الدّعم الإيراني" أو "التأثير الإيراني" بمظاهر متعددة. وأنا شخصيّاً أُفضّل مصطلح "التأثير الإيراني" لوصف الوضع.

وتضيف: من الواضح أن الحوثيين يشكلون خطراً مباشراً على «الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً (والمتحالفة مع السعودية)»، ولكن هناك سبب وجيه للشك في [إمكانية] تشكيل هؤلاء الحوثيين خطراً مباشراً على الرياض، خارج نطاق جنون الارتياب السعودي.

ومع ذلك، يبدو أنه مقابل تحمّل السعودية لتقارب واشنطن النووي مع طهران، طلبت الرياض الدعم الأمريكي في القتال الذي تخوضه قوات التحالف التي تقودها السعودية لإعادة إرساء حكم هادي في صنعاء. (ويفضّل هادي حالياً القدر الأكبر من الأمن الذي يحظى به في جناحه في أحد فنادق الرياض). وهناك عامل إضافي يحوّل النتيجة إلى ٢-١ لصالح الرياض وهو أن: واشنطن تريد مشاركة السعودية وختم موافقتها على الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة لمحاربة جماعة «داعش» في سوريا والعراق.

يمكن أيضاً وصف موقف واشنطن الرسمي تجاه اليمن بالخوف، وذلك إن لم يكن فعلياً بجنون الارتياب. فسفوح التلال الصخرية في اليمن تشكل مناطق تدريب لـ تنظيم "القاعدة في جزيرة العرب"، الأمر الذي ساعد على التحضير لمحاولة تفجير طائرة الركاب التابعة لشركة الطيران "نورث ويست" ["نورث ويست ايرلاينز"] عام ٢٠٠٩ عبر تخبئة المتفجرات في "الثياب الداخلية" للمفجّر، والتحضير لعملية القتل في الهجوم الذي وقع على مقر صحيفة "شارلي إبدو" في باريس عام ٢٠١٥. ويشكّل وقوع حادث إرهابي في الولايات المتحدة، يحمل طابعاً يمنياً، احتمالاً واقعياً؛ وفي هذا الصدد يستعد المسؤولون الأمريكيون الذين يعلمون هذا الأمر إلى الذهاب بعيداً جداً لتفادي تحقق هذا الاحتمال. فهم يشعرون أن هجوماً

ناجحاً على سفينة بحرية أمريكية، يشبه التفجير الانتحاري الذي شلّ المدمرة الأمريكية "يو إس إس كول" في ميناء عدن عام ٢٠٠٠، سيكون بنفس القدر من السوء تقريباً.

وإلى حين اندلاع الحرب مع الحوثيين في العام الماضي، كانت عمليات "القوات الخاصة الأمريكية" تجري خارج "قاعدة العند الجوية" شمال عدن، وتحاول تطبيق استراتيجية "فعالة بل مؤقتة" [لعبة "ضرب الجذران"] ضد الجهاديين، محققةً بذلك نجاحات أكثر أهمية بين الحين والآخر، مثل مقتل أنور العولقي، الواعظ المتحمس (والمواطن الأمريكي)، بواسطة صاروخ "هيلفاير" عام ٢٠١١. والآن، تجري العمليات الأمريكية من جيبوتي، على الجانب الآخر من البحر الأحمر، في أفريقيا. وكما في السابق، تُشكل الطائرات بدون طيار جزءاً أساسياً من الجهد المبذول. كذلك، تتواجد العشرات من قوات العمليات الخاصة الأمريكية، الشبه سرّيّة على الأرض.

هناك فرق حاسم بين المصالح السعودية والأمريكية الذي يصبح واضحاً بسرعة. ففي حين أن الدعم الإيراني للثوار الحوثيين الذين يسيطرون على العاصمة وعلى جزء كبير مما كان يسمى يوماً شمال اليمن (أو بصورة أكثر رسمية، الجمهورية العربية اليمنية) هو الذي يهيمن على تفكير الرياض، إلا أن مخاوف واشنطن تُركّز على الجنوب، أي الأرض التي كانت تُعرف يوماً بـ"جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية" (لم تُشكّل الدولة الحديثة التي يُطلق عليها اسم اليمن سوى عندما توحد هذان البلدان في عام ١٩٩٢).

إن الحربين المنفصلتين اللّتين تخوضهما كل من واشنطن والرياض مرتبطتان بطريقة ليست واضحة بالضرورة بالنسبة للمتتبعين من الخارج. فـ "القوات الجوية الملكية السعودية" و "القوات الجوية الأمريكية" تتشاركان المجال الجوي في اليمن، كما أن مساحتي معركتيهما متجاورتان حتّى أنهما تتداخلان. فقبل القصف المريع الذي وقع على تجمع الجنازة في صنعاء في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وأودى بحياة أكثر من ١٤٠ شخصاً وأدى إلى جرح المئات، كان القلق الأمريكي من المخططات السعودية يعني مستويات مخفّضة من التعاون. فتم الحد من التزويد بالوقود في الأجواء، وهذا يعني أن طائرات "إف-١٥" السعودية لن تستطيع أن تحوم في الأجواء اليمنية، مترقبة ظهور الأهداف. وتم تخفيف التعاون في ما يخص "الاستهداف" – وتعني هذه الكلمة التقنية الفضولية ما هو حجم القنبلة الذي يجب إسقاطها، ومن أي ارتفاع، ومن أي اتجاه، وحتى في أي وقت من النهار، وذلك للحد من "الأضرار الجانبية"، أو بشكل أدق، لتقليص عدد القتلى المدنيين. وكان السعوديون يقومون بالفعل باستهداف العيادات والمدارس، وقد بدأ تبريرهم، المتمثل بأن الحوثيين يُنشئون المقرات والمخازن العسكرية فيها أو بالقرب منها، يصبح أقل إقناعاً.

لقد كان قصف الجنازة قبل أسبوعين كارثة إنسانية ومحنة تكتيكية كبيرة لاستراتيجية الحرب المضادة للحوثيين ككل. وحتى لو كان الهدف أحد السياسيين اليمنيين المتحالفين مع الحوثيين، فإن قصف مثل هذا التجمع كان منافياً لأخلاقيات الجيش الأمريكي. ولم يعترف السعوديون سوى بتورط "طائرة تابعة للائتلاف"، وهي صيغة تشير إلى الواقع المؤسف بأنها كانت طائرات "إف-١٥" زوّدتها الولايات المتحدة، وتحمل ذخائر أمريكية الصنع. ونتيجة ذلك، أطلقت مراكز السلطة في واشنطن – أي البيت الأبيض والكونغرس ووسائل الإعلام – صرخات مرعبة. وألقي اللوم على العملاء المناهضين للحوثيين الذين يعانون من فرط الحماس، وعلى واقع أن الموافقة على إصابة الهدف جاءت من عناصر على مستوى منخفض في التسلسل القيادي العسكري.

ولم تتخط الأخبار فظاعة الإبادة الجماعية التفجيرية التي رافقت الجنازة، إلا عندما رد الحوثيون بشن هجومين صاروخيين، أو ربما ثلاثة، على المدمرة "يو إس إس ميسون" في البحر الأحمر شمال باب المندب، دون تحقيق أي نجاح. وردّت الولايات المتحدة بشن هجمات بصواريخ "هاربون"، التي سحقت منشآت الرادارات الساحلية التابعة للحوثيين، لكنها لم تسبب أي ضرر جانبي.

[وقبل بضعة أيام، أعلنت قيادة قوات التحالف العربي بدء] وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أيام، من أجل إعطاء فرصة للمساعي الدبلوماسية الموكلة إلى مبعوث الأمم المتحدة إسماعيل ولد الشيخ أحمد من موريتانيا. وكون اليمن تعتمد كثيراً على استيراد الغذاء، فإنها على أعتاب أزمة إنسانية. وربما لا يجب التوقع من الحوثيين ومؤيديهم أن يلقوا أسلحتهم. وسبق أن انهارت قرارات وقف إطلاق النار بعد أن كشفت المملكة العربية السعودية انتهاكات مزعومة فأعادت شن الغارات الجوية. ونظرياً، يمكن تجديد هذا الوقف لإطلاق النار؛ لكن يبقى السؤال فيما إذا كان سيتجدد فعلاً.

يجب أن تقوم الاستراتيجية الأمريكية على الحفاظ على وقف إطلاق النار، الذي يمكن دمجه في اتفاق لتقاسم السلطة في الشمال. وفعلياً، يسيطر هادي، رجل واشنطن والمملكة العربية السعودية، على معظم الأراضي اليمنية من جناحه في فندق في الرياض. وللأسف، إن تلك الأرض هي الجزء الفارغ من اليمن، وربما يبلغ عدد سكانها حوالي ثلاثة ملايين شخص فقط. ويسيطر "تحالف الحوثي – صالح" على جزء من الأرض أصغر بكثير من ذلك الذي يهيمن عليه هادي، إلا أنه من الممكن الدفاع عن الجزء الجبلي عسكرياً. بالإضافة إلى ذلك، تشكّل هذه الأرض موطناً لأكثر من عشرين مليون شخص، وهو الجزء الأكبر من سكان البلاد.

وبالعودة إلى أمنية إبن سعود على فراش موته؛ فيما يتعلق بتقسيم اليمن، لا بد من أن يكون هناك منطقاً واضحاً لجميع الأطراف. فالجنوب يريد هذا التقسيم، وقد يفضّله هادي أيضاً. كما يُقال إن السلطة الأجنبية المحلية الحاسمة في الجنوب، أي دولة الإمارات، تعتقد أن هذا هو الخيار الأفضل. وبسبب انشغال إيران بالتدخل في أماكن أخرى، قد لا تعارض طهران هذا التقسيم. وقد يعتمد الأمر على إمكانية إقناع المملكة العربية السعودية، وبشكل خاص وزير دفاعها وولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، بحكمة الكلمات التي تفوّه بها جده على فراش موته.

وإذا استبعدنا وقوع عمليات فظيعة أخرى في اليمن قد تؤدي إلى سقوط ضحايا مدنيين أو وقوع هجوم إرهابي في الولايات المتحدة، فمن المتوقع أن تكون جهود واشنطن محدودة على مدى الأشهر القليلة المقبلة مع حدوث عملية الانتقال السياسي [في أعقاب انتخابات الرئاسة الأمريكية]. ولكن مشكلة اليمن، أو دولتيْ اليمن، ستكون في انتظار الرئيس الأمريكي القادم.

العدوان العثماني على سورية والعراق

غالب قنديل

أقل ما يوصف به السلوك التركي السياسي والميداني بالعدوان على سيادة العراق وسورية واستباحة أراضي الدولتين بكل عنجهية وصلافة وتبدو صورة الأطماع واضحة لا لبس فيها في تصريحات الرئيس التركي الذي عاد مئة عام إلى الوراء في كلامه عن اتفاقية لوزان التي أبرمت بين الدول الاستعمارية خلال القرن الماضي وغداة هزيمة السلطنة العثمانية في الحرب العالمية الأولى .

في حساب الأطماع بالأراضي والموارد يتكشف أردوغان العثماني وتفتضح اطماعه في استعادة ولاية الموصل العثمانية وفي شمال سورية الذي تقتطع منه تركيا لواء اسكندرون واجتاحت مؤخرا مساحات جديدة تغطي احتلالها بذريعة الحرب على داعش بينما تريد السيطرة على مساحات سورية جديدة تحت ذريعة التصدي لقوات الحماية الكردية التي تعتبرها الأجهزة الأمنية التركية امتدادا عضويا لقوات حزب العمال الكردستاني داخل تركيا وفي شمال العراق وتظهر مناحة أردوغان على حلب التي احرقها ونهبها بعصابات تديرها مخابراته مباشرة أي قدر من الدجل يغلف تلك الأطماع القبيحة.

المهزلة الصارخة هي ان حاكم الوهم العثماني يتلطى خلف شعار محاربة داعش المنظمة الإرهابية التكفيرية التي رعاها ومدها بأسباب الحياة ولم تخض قواته حربا فعلية ضدها بل إن المنازلة المزعومة في جرابلس كانت باعتراف الإعلام العالمي بمثابة تسلم وتسليم حيث انتشرات وحدات عميلة للمخابرات التركية تحت ستار الجيش السوري الحر محل جماعات داعش التي اخلت مواقعها وانسحبت إلى منطقة الباب التي يهدد أردوغان باستهدافها وفي رواية اخرى بدل الدواعش ملابسهم ورياتهم بأوامر الضباط الأتراك.

داعش بمالها وسلاحها صنيعة عثمانية أميركية سعودية قطرية ، هذا ما تفضحه الوقائع التي رافقت انتشارها في العراق وامتدادها في سورية وأردوغان يبدو مصمما على استثمارها لخدمة أطماعه في أراضي البلدين ومن المشكوك فيه ان تنجح الرهانات الإيرانية والروسية على ثنيه عن خططه التوسعية والعدوانية فقد اعتمد المناورة دائما مع كل من موسكو وطهران ليعزز

مواقعه اتجاه حليفه ومشغله المحوري الولايات المتحدة الأميركية.

من المستبعد منطقيا وعمليا ان تصح التنبؤات بانتقال أردوغان من ضفة إلى ضفة بل هي مجرد تمنيات تنتظرها خيبة ثقيلة فهوامش حركة أردوغان في محوري الشراكة مع إيران وروسيا تلقى لدى الاميركي كل التفهم والتعاون وتقابل بالاحتواء وليس بالصد والمجابهة وهذا ما يفسر مدى الحرص الأميركي على مسايرة الدور التركي لأنه يلبي حاجة محددة وهي خدمة خطط الاستنزاف التي تعتمدها الولايات المتحدة بواسطة عمليات إعادة توجيه فصائل داعش وجبهة النصرة بدلا من القضاء عليها وحيث حصر البنتاغون غارات التحالف وعملياته بالقضاء على مجموعات خارجة عن سيطرة المشغلين .

بعيدا عن جميع الحسابات الدولية والإقليمية تبقى الحقيقة النافرة هي ان قوات تركية تحتل اجزاء من أراضي سورية والعراق وحلفاء البلدين مطالبون بمواقف واضحة بينما لا يبقى طريق لهما سوى مقاومة الاحتلال العثماني الجديد على الرغم من زحمة الأولويات في مواجهة خطر الإرهاب المتمادي الذي دخلت القوات التركية لاحتوائه لا لتصفيته والتخلص منه وهي لذلك تصرفت خلافا للقانون الدولي وانتهكت سيادة دولتين مستقلتين كما فعلت الولايات المتحدة وتحالفها في سورية في حين سوغت ذلك التدخل حكومة العراق طمعا بتنفيذ الاتفاقات التي نكل بها الأميركيون لابتزاز السلطات العراقية ولتمرير عودة التواجد العسكري الأميركي على أرض العراق وعرقلة عملية القتال ضد الإرهاب بتقييد حركة الحشد الشعبي ومشاركته في القتال لحماية العراقيين فالغاية الأميركية المباشرة هي تثبيت تقسيم العراق أرضا وشعبا وتعطيل أي توجه وحدوي يردم الندوب التي خلفها الاحتلال وعززتها اخطاء عراقية كارثية بواسطة العصبيات المذهبية وكانت بمفاعيلها لصالح داعش والقاعدة .

وحدة الموقفين السوري والعراقي وتوحيد الجهود العسكرية والسياسية لصد الإرهاب ومقاومة الاحتلال التركي وردعه هي الخطوات التي لابد منها في هذه المرحلة مهما كانت الصعوبات فقيادة الحكم التركي تفصح عن اطماعها بكل وقاحة على مرأى من العالم وهو امر يستحق تحركا مشتركا من دمشق وبغداد ويفترض مراجعة حسابات مع الحليفين الروسي والإيراني .

أن يكون عون رئيساً للجمهورية؟

كلير شكر

يرفض العماد ميشال عون مناداته بـ"فخامة الرئيس"، إلا بعد أن يقسم اليمين الدستورية.

قبل تلك اللحظة، يمكن لشيطان التفاصيل أن يبدّل أو يغيّر، لذا من الواجب التحصّن فكراً وممارسة. ولهذا أيضاً، كان من الصعب جداً سؤال "الجنرال" خلال الأسبوع الماضي عن أي عنوان ولو عريضاً يتصل بالعهد المقبل وموجباته.

أما بعد لقاء السيد حسن نصرالله، وما سبق اللقاء من محاولة "تبليع" المشككين بـ"الملعقة" أن طريق القصر باتت معبدة أمام حليف "حزب اللّه"، فقد صار بإمكان ميشال عون التصرف على أساس أنّ الرئاسة باتت في متناول اليد، ولم يعد يفصله إلا بضعة أمتار يفترض أن يقطعها بسلاسة ليتوّج في ٣١ الجاري الرئيس الثالث عشر للجمهورية بعد شغور دام نحو ٩٠٠ يوم!

واذا لم تحصل مفاجآت غير متوقعة، يفترض أن تكون الجمهورية على أبواب عهد جديد، هو الأول من نوعه منذ قيام "الطائف"، سيختبر معه اللبنانيون، ولو على مراحل، نمطاً جديداً في علاقة مكوّنات السلطة، قد يكون انقلابياً، إن لناحية الاصطفافات أو لناحية موقع رئيس الجمهورية في السلطة، أو يكون طبيعيا ولا يلمس اللبنانيون أي فرق!

عملياً، لا تكمن أهمية "الجنرال" كرئيس للجمهورية، في خطابه فقط أو في مقارباته ومدى قدرته على الجمع بين الخصوم والتوفيق بين الأضداد، بل في قوته التمثيلية، التي أتت به رئيساً، وقد تجعل منه استثناءً في مسار كل من سبقوه، باستثناء بشير الجميل.

بالنتيجة، هي المرة الأولى التي سيكون فيها أحد "كبار الموارنة" سيّداً للقصر، ما سيفرض واقعاً لم يسبق أن شهدته عهود الطائف المتعاقبة، وهي المعادلة التي روّج لها العونيون تحت عنوان "شراكة الأقوياء" بغية حصر الترشيحات أولاً بزعيم أكبر كتلة مسيحية، ولفتح الباب ثانياً أمام عودة سعد الحريري الى نادي رؤساء الحكومات، وثالثاً، لترك الساحة خالية أمام رئاسة نبيه بري لمجلس النواب.

بهذا المعنى، يقول العونيون إنّ انتخاب عون رئيساً للجمهورية، له معان كثيرة يفترض أن تكون انعكاساتها على تركيبة السلطة، توازناً وصيغة، وعلى الأداء، وعلى شكل الاصطفافات وحتى على الجو العام في البلاد.

وبالتفصيل يتبيّن الآتي:

- ميشال عون رئيساً للجمهورية بعد تفاهم "مار مخايل" و"إعلان النيات" والتفاهم مع "تيار المستقبل"، يعني استعادة خطاب "التيار الحر" السيادي الذي كان يفترض أن يكون عنواناً تشاركياً مع قوى ١٤ آذار بعد عودة الجنرال من باريس في العام ٢٠٠٥، ولكن من دون أن يكون في موقع الخصومة مع المقاومة.

يومها، وقفت الخلافات السلطوية بينه وبين ١٤ آذار مع أنه كان يطمح ليكون في موقع وسطي بين كل مكوّنات البلد. وها هو مشروع الالتقاء يتأجل ١١ عاماً، ليبدأ تنفيذه عند عتبة الوصول الى القصر.

- أن تكون السلطة قائمة على سيبة ثلاثية (أقوياء الطوائف) يعني المساهمة في تكريس الاستقرار السياسي وما يتبعه من استقرار مالي واقتصادي. وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال الى نسف الاصطفافات القائمة على قاعدة ٨ و١٤ آذار، لا سيما أن "عون الرئيس" هو من صلب هذا الاصطفاف، على عكس الرئيس السابق ميشال سليمان على سبيل المثال الذي وصل الى سدة الرئاسة على صهوة "حياديته" عن الاصطفافات، بينما اليوم صارت المقاربة مختلفة.

بالنتيجة، سيتحول الصراع القائم بين الفريقين الى ربط نزاع بينهما على أساس تحييد لبنان عن الصراع السوري، وذلك بوقف السجال حول هذه المسألة من دون أن يعني ذلك خروج "حزب اللّه" من سوريا.

- أن يأتي ميشال عون بدفع توافقي، يعني إنهاء ظاهرة الرؤساء الوسطيين غير المدعّمين بعضلات تمثيلية والمقبولين من القوى الطائفية الأخرى ولكن من دون تأثير في السلطة، بينما الموقع التفاهمي الذي يريده "الجنرال" لنفسه، ينبع من الشراكة الاستراتيجية مع "حزب اللّه" والحاجة اليه كشريك في الخيارات الكبرى، ومن التفاهم السلطوي مع "تيار المستقبل" بسبب حاجة الحريري الماسّة اليه لإنجاح السلطة التنفيذية، وهي المقاربة المصلحية - العملية التي حوّلت الزواج بالإكراه بين البرتقاليين والزرق الى شهر عسل لا أحد يستطيع التنبؤ مسبقا بمداه الزمني.

يعرف الحريري جيداً أنه مهما بدت العراقيل والمطبات أمامه صعبة ليكون رئيس حكومة ناجحا، فإن إصرار العماد عون على إنجاح عهده في أولى مراحله سيدفع به الى القيام بكل الضغط الممكن، مع الحلفاء قبل الخصوم، لإنجاح أولى حكوماته.

هكذا، صار مَن كان أشرس معارض للحريري، هو ضمانته وحمايته من تعطيل الحكومة ووضع العصي في دواليبها. ولهذا أيضاً يفترض أن يستمر قطار التفاهمات على زخمه ليشمل الرئيس بري والنائب سليمان فرنجية وذلك من باب تسهيل انطلاقة العهد البرتقالي.

هنا يؤكد العونيون أن لا خشية حريرية من ترؤس حكومة يجلس "حزب اللّه" الى طاولتها حتى لو كان الأخير لا يزال محاصرا بتهمة "الإرهاب"، ولا خوف على بيان وزاري قد تحول الخلافات دون ولادته. يقولون إن حكومة تمام سلام فيها من هذه "الشوائب" وأكثر، ومع ذلك لم تهزها الريح!